نشرة إخبارية

غير دورية

مركز موارد العدالة الاجتماعية

Social Justice Resources Center (SJRC)

العـــــدد رقم (٣)

السنـــة الأولـــى

أكتوبر/تشرين أول -

نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٤

افتتاحية العدد

شهدت كل من تونس والمغرب ومصر تطورات بالغة الأهمية على الصعيد الدستوري خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، اشتملت على كفالة وتأمين حقوق الإنسان والحريات العامة من زاوية، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية، ومن زاوية أخرى عززت من توجهات الدولة الاقتصادية باتجاه اعتماد مسارات للتنمية تستند على مفاهيم التنمية البشرية والإنسانية ودعم خيارات البشر، اتساقًا مع مؤشرات باتجاه السعي لتلبية مطالب الشعوب في العدالة الاجتماعية والعيش بكرامة.

وفي خضم الأمواج المتلاطمة التي تعصف بالمنطقة العربية، يجابه تفعيل هذه الضمانات الدستورية في مجال العدالة الاجتماعية عراقيل ذات طبيعة سياسية واقتصادية، ففي الجانب الاقتصادي يبدو شح الموارد المقترن بشروط وإجحافات التمويل الدولي والدعم الأجنبي أهم عائق من الناحية التقنية.

غير أن العراقيل السياسية النابعة عن الصراعات السياسية الداخلية والتنافسات الإقليمية تشكل العائق الأكثر تأثيراً, وتدفع باتجاه تردي الاستثمارات المحلية وكذا الاستثمارات العربية الأكثر قبولاً في تلك المجتمعات.

وبينما تقل هذه العراقيل في مواجهة المملكة المغربية الأكثر استقراراً والأقدر على معالجة الإنقسامات السياسية الداخلية، فقد خطت تونس خطوة كبيرة باتجاه الاستقرار واستكمال بناء نظامها السياسي بالاتنخابات التشريعية في أكتوبر/تشرين أول, بانتظار الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين ثان الجاري.

وتبقى الأعين معلقة على مصر بانتظار استكمال انتخاباتها البرلمانية في أقرب وقت لتأمين مخرج لاستقرار منتظر من أجل تفعيل الضمانات الدستورية، بأمل أن تشكل الدول الثلاث قاطرات تحتذى في الحقوق والحريات والتنمية بمفهومها العادل.

تعريف المركز

في سياق التحولات الكبرى التي تشهدها المنطقة وإيمانًا بالحق في العيش الكريم والعدل الاجتماعي التي تجد أساسها في حقوق الإنسان بصفة عامة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة، فقد بادر كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان AOHR والمركز الإقليمي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP - RCC بتدشين مركز موارد العدالة الاجتماعية SJRC، والذي يعنى بتوفير الموارد والمعارف بالعدالة الاجتماعية والجوانب ذات الصلة التي تشكل سندًا أساسيًا لتلبية العدالة الاجتماعية والعيش الكريم.

العـــــدد رقم (٣)
السنـــة الأولـــى
أكتوبر/تشرين أول -
نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٤

التمكين القانوني للفقراء

ركائز التمكين القانوني

ليس القانون مادة تخلق في الجامعات لكنه واقع يتم اكتشافه، فهناك اتفاقات قائمة بالفعل بين الفقراء – وهي بمثابة عقود اجتماعية – وما يجب القيام به هو وضع معايير متخصصة لتلك العقود لإقامة نظام قانوني واحد يعترف به ويحترمه الجميع.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/11_11.pdf

تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء - الأعمال التجارية الزراعية:

يقدم المقرر الخاص في هذه الإضافة إلى تقريره تحليلاً للاتجاه الذي تسارع بعد أزمة أسعار الأغذية. على الصعيد العالمي في العام ٢٠٠٨ والمتمثل في عمليات حيازة لاستئجار الأراضي على نطاق واسع.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/3_14.pdf

تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء:

تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء – عمليات حيازة واستئجار الأراضي على نطاق واسع، (أوليفييه دو شاتر)، الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في العام ٢٠٠٩، المنعقدة بدورتها الثالثة عشرة، مجلس حقوق الانسان .

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/4_14.pdf

العـــــدد رقم (٣)
السنـــة الأولـــى
أكتوبر/تشرين أول -
نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٤

مكافحة الفســاد

قانون هيئة مكافحة الفساد في الجزائر:

إن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بناء على الدستور وبمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد, المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك سنة ٢٠٠٣، وبعد رأي مجلس الدولة وبعد مصادقة البرلمان، يصدر القانون الآتي نصه.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/7_16.pdf

قانون مكافحة الفساد في فلسطين:

نحن رئيس دولة فلسطين محمود عباس وبعد الإطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، والإطلاع على قانون الكسب غير المشروع لسنة ٢٠٠٥، والاطلاع على قانون العقوبات لسنة ١٩٦٠، والاطلاع على قانون السلطة القضائية لسنة ٢٠٠٢, والاطلاع على القرار رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧ بشأن مكافحة غسيل الأموال وبناء على الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة، أصدرنا القرار بالقانون التالي.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/5_19.pdf

مكافحة الفساد أداة لتعزيز التمكين القانوني للفقراء:

جرت العديد من المحاولات لتعريف الفساد سواء لدى الفقه القانوني أو المنظمات الدولية المعنية، وعرفه الرأي الغالب بأنه «اتخاذ القرارات في الشأن العام وفق اعتبارات المصلحة الخاصة، وليس وفق المصلحة العامة»، وقد جاء هذا التعريف متأثراً إلى حد كبير بالأدبيات الصادرة عن «منظمة الشفافية العالمية».

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/3_18.pdf

العـــــدد رقم (٣)
السنـــة الأولـــى
أكتوبر/تشرين أول - نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٤

تقارير دولية

تقرير عن الاهداف الإنمائية للألفية:

ويتمحور هذا التقرير حول فكرة بسيطة آن أوانها وهي أهداف التنمية الألفية، وهذه الأهداف الواجب تحقيقها كلها بحلول العام ٢٠١٥ كما يتناول مفهوم «الإمكان البشري»، الذي يعد في الوقت ذاته محرك التنمية البشرية وغايتها. وفي ضوء ذلك، تم تقويم ما حققته بلادنا، دولة ومجتمعا، من تقدم وما اعتراها من نواقص، وذلك من خلال خمسة محاور استرجاعية لمسار المغرب.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/9_7.pdf

المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير:

يتشرف المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير فرانك لارو، بالاشتراك مع ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائط الإعلام، والمقررة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية المعنية بحرية التعبير، والمقررة الخاصة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعنية بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات، بتقديم الإعلان المشترك المعنون «التحديات العشرة الرئيسية لحرية التعبير في العقد المقبل» إلى مجلس حقوق الإنسان.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/19_4.pdf

الاستدامة والإنصاف... مستقبل أفضل للجميع:

تقرير التنمية البشرية، لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في العام ٢٠١١، يتناول التقرير الاستدامة والإنصاف فيما يتحقق من تقدم على صعيد التنمية البشرية، وتبيان مدى مساهمة التدهور البيئي في تفاقم عدم الإنصاف لما يلحقه من أضرار بالفئات المحرومة، ويؤكد هذا التقرير أن الاستدامة لا تقتصر على قضية البيئة ولا تتوقف عليها، بل هي في الأساس نتيجة لخيارنا في أن نعيش حياتنا، مدركين أن كل عمل نقوم به الآن سيكون له أثر على سبعة مليارات نسمة تعيش على الأرض اليوم ومليارات أخرى ستتوالى على هذه الأرض على مدى قرون من الزمن.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/16_3.pdf

العـــــدد رقم (٣)
السنـــة الأولـــى
أكتوبر/تشرين أول -
نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٤

تقارير إقليمية

القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية – الكويت ٢٠٠٩ :

اجتمع قادة الدول العربية في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المنعقد بدولة الكويت الموافق ١٩ و ٢٠ يناير/كانون ثان للعام ٢٠٠٩، وقد تم التأكيد على الصلات الوثيقة والأهداف المشتركة التي تربط الوطن العربي، والعمل على توطيدها وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه تنمية المجتمعات العربية قاطبة، وإصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، من منطلق فكر اقتصادي وتنموي عربي عصري وجديد .

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/26_1.pdf

التقرير العربي للأهداف الانمائية للألفية- مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥ :

حققت المنطقة العربية تقدمًا باهرًا نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن هذا التقدم لم يأت متوازنًا. فالمنطقة لا تزال متأخرة في بعض الغايات الهامة، ولا سيما الغاية المعنية بمكافحة الجوع. وكانت لحالة التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي يشهدها عدد من بلدان المنطقة منذ عام ٢٠١٠ آثار بالغة على مسيرة التقدم.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/15_6.pdf

خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

يؤكد التقرير على ضرورة أن تستجيب خطة التنمية المقترحة لما بعد عام ٢٠١٥ لتطلعات الشعوب، فتحدد أهدافًا واضحة يسهل إدراكها وتساعد في توجيه الجهود الرامية إلى تنسيق السياسات الإنمائية المعتمدة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ويهدف هذا التقرير إلى تحديد وجهات نظر المناطق الممثلة باللجان الإقليمية حول النقاش بشأن السياسات العالمية، وذلك عن طريق عدة نهج، منها تحديد الصعوبات التي تعوق تنسيق السياسات على مختلف المستويات.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/16_7.pdf

العـــــدد رقم (٣)
السنـــة الأولـــى
أكتوبر/تشرين أول - نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٤

تقارير وطنية

الاهداف الانمائية للالفية.. باقي من الزمن ٥ سنوات (مصر):

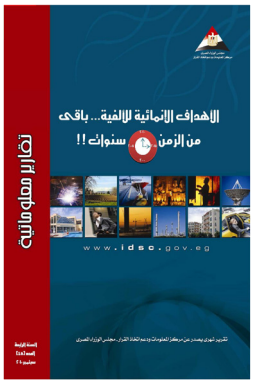

اصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري تقريرا يهدف إلى إلقاء الضوء على ماهية الأهداف الإنمائية للألفية والغايات المرتبطة بها ومؤشرات التقييم والمتابعة. حيث لم يتبقى من الزمن إلا خمس سنوات فقط فهل تعتبر دول العالم بوجه عام و مصر بوجه خاص على الطريق نحو بلوغ تلك الأهداف؟ أم أن احتمال تحقق تلك الأهداف أو بعضها بات مستحيلا خاصة في ظل بعض الأزمات التي تعرض لها العالم في الآونة الأخيرة.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/1_14.pdf

التقرير السنوي حول وضعية حقوق الانسان بالمغرب للعام ٢٠١٢:

إن أهم ما يميز التقرير السنوي حول انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة ٢٠١٢، هو تراجع وضعية حقوق الإنسان واستمرار الانتهاكات؛ وإذا كان من المألوف تعرض نشطاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لعنف قوات الأمن خلال الوقفات، فإن ما ميز سنة ٢٠١٢ هو تعرض نشطاء منظمة العفو الدولية للقمع والاستفزاز والتحرش من طرف رجال الأمن أثناء تنفيذ وقفة أمام البرلمان.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/61.pdf

العـــــدد رقم (٣)
السنـــة الأولـــى
أكتوبر/تشرين أول -
نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٤

تقارير وطنية

المجلس القومي لحقوق الإنسان - مصر التقرير السنوي للعام ٢٠١٢ :

تم تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر عام ٢٠٠٤، يهدف إلى تعزيز وتحقيق حماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها، ويتضمن التقرير السنوي عرضاً للتطورات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/56.pdf

المركز الوطني لحقوق الانسان - الأردن التقرير السنوي للعام ٢٠١٢ :

تأسس المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن عام ٢٠٠٢ ، ويهدف إلى تعزيز مبادئ حقوق الانسان، وترسيخ ثقافتها على صعيدي الفكر والممارسة، وعدم التمييز بين المواطنين، وضمان الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتضمن التقرير السنوي عرضاً للتطورات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/33.pdf

العـــــدد رقم (٣)
السنـــة الأولـــى
أكتوبر/تشرين أول - نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٤

كتب ودوريات

كتاب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم العربي :

يتناول هذا الكتاب أعمال الندوة العربية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي عقدت في الدار البيضاء يومي ١٦ - ١٧ يوليو عام ٢٠٠٣، والتي تعد الحلقة الثانية ضمن سلسلة ندوات المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية في العالم العربي، الذي ينظمه كل من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، بهدف رصد ودارسة الإشكاليات التي تعيق أعمال وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان العربية، والعمل على مواجهتها ومن ثم تعد تعبير عن مضى هذا المشروع في تحقيق أهدافه.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/1_22.pdf

AOHR
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

من سيخضع للمساءلة؟ حقوق الانسان وخطة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥ :

كانت الأهداف الإنمائية للألفية تجسيدا لتوافق دولي غير مسبوق على خفض الفقر، ما جعلها مشروعا عالميا مشتركاً صيغ حول مجموعة محدودة من الالتزامات التي يفترض أن تحاسب عليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد شجعت تلك الأهداف اعتبار الفقر مشكلة متعددة الأبعاد، وقد رمت إلى منح الأولوية لجهود التنمية ومواردها وتركيزها.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/29_4.pdf

العـــــدد رقم (٣)
السنـــة الأولـــى
أكتوبر/تشرين أول - نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٤

بحوث ودراسات

التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :

بعد عقود من تبوء النمو الاقتصادي موقع الأولوية في رسم السياسات الاقتصادية، طاغيا بذلك على مسألة عدم المساواة الاقتصادية، بدأ موضوع التفاوت الاقتصادي يبرز بوصفه هما من هموم الشأن العام وفي مركز اهتمام صانعي السياسة، من دون أن يعني ذلك التنكر لأهمية النمو الاقتصادي، فذلك سيكون أمرا غير مألوف ولا هو ملائم ومع ذلك، شغل التفاوت بأبعاده المتعددة مكانة مركزية في خطاب التنمية والسياسات.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/4_16.pdf

الفقر والسياسات العامة في مصر :

يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية .ومما لا شك فيه أن تقليل الفقر أو الحد منه هدف لا تختلف حوله المجتمعات والدول، وكذلك المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية. ومن هذا المنطلق فإن العلاقة وثيقة بين الفقر والسياسات العامة في كافة النواحي والمجالات، اقتصادية وصحية وتعليمية وبيئية. ولهذا السبب من الضروري تقييم هذه السياسات العامة من خلال الإجابة على سؤال أساسي: هل السياسات العامة التي تتبناها الدولة تؤدي إلى تخفيف حدة الفقر أم إلى زيادة معدلاته؟

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/6_18.pdf

التنمية القائمة على حقوق الإنسان

كتاب الدليل العربي حول حقوق الانسان والتنمية:

ينبثق هذا الدليل عن مشروع طموح يهدف إلى دمج مفهومي التنمية وحقوق الإنسان وهو مفهوم قديم جديد، وعندما يخلص المقرر الخاص للحق في التنمية أنه لا توجد دولة واحدة في العالم تطبق التنمية القائمة على حقوق الإنسان يمكننا أن نصف هذا الحق بأنه «الحق المراوغ».

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/1_11.pdf

العـــــدد رقم (٣)
السنـــة الأولـــى
أكتوبر/تشرين أول -
نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٤

مؤتمرات وندوات

التقاضي والتقاضي الإستراتيجي :

عرض مقدم إلى ورشة العمل الإقليمية حول حقوق العمال في الاقتصاد غير الرسمي بالشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، في عمان الردن، ١٨- ١٦ أبريل نيسان / ٢٠١٣

منظمة العمل الدولية

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/1_30.pdf

قضايا وحملات

قضايا التشغيل والتأمينات :

أمينة شفيق، الأهرام ١٢٠١ « أطالب بأن تقر الدولة مبدأ إعفاء أصحاب الوحدات المتوسطة من نصيبيم في التأمين على عمالهم لفترات زمنية محدودة قد تمتد لستة أشهر أو لسنة حسب طبيعة المنشأة ...»

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/2_24.pdf

قضية عمال السكة الحديد في مصر:

حيث أن وقائع الدعوى تخلص في أن النيابة العامة أسندت إلى المتهمين بدائرة أقسام الساحل والأزبكية والسيدة زينب محافظة القاهرة. تعطيل سير قطارات السكك الحديدية على النحو المبين بالتحقيقات. الإضرار بأموال ومصالح الهيئة القومية لسكك حديد مصر التي يعملون بها.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/3_20.pdf

العـــــدد رقم (٣)
السنـــة الأولـــى
أكتوبر/تشرين أول -
نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٤

في الواجهة

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

تنتمي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى الجيل الأول من منظمات حقوق الإنسان العربية غير الحكومية، التي تنشط في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها ونشر ثقافتها على المستوى الوطني في المنطقة العربية؛ وهي من الجمعيات المؤمنة والفاعلة من أجل وحدة عمل الحركة الحقوقية وطنياً واقليمياً، وهو ما جعلها ترفع، في مؤتمرها العاشر الأخير، شعار: «حركة حقوقية وديمقراطية قوية، من أجل قيام دولة الحق والقانون، ومجتمع الكرامة والمواطنة». وفي هذا السياق فإن الجمعية تنسق عمل الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان (ائتلاف يضم ٢٣ منظمة حقوقية مغربية)، وأيضا التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان (تضم ٢٤ هيئة حقوقية مغاربية من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا وفرنسا).

تأسست الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في ٢٤ يونيو/حزيران ١٩٧٩، وهي الآن جمعية معترف لها بصفة المنفعة العامة، وعضو في عدد من الشبكات والمنظمات الدولية، من بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وتتبنى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ستة مبادئ:

* **كونية حقوق الإنسان:** تعتبر الجمعية أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وباقي العهود والاتفاقيات الدولية هي مرجعيتها النظرية في معالجة قضايا حقوق الإنسان، والمستغَلين وأنصار الحرية والتقدم والمساواة.
* **شمولية حقوق الإنسان:** تعتبر الجمعية أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ؛ وهي ستظل مبتورة ما لم تتحقق بكل أبعادها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
* **الاستقلالية:** يعني هذا المبدأ بالنسبة للجمعية الاستقلالية عن السلطة مهما كانت طبيعتها، وعن أي حزب أو منظمة أو أي اتجاه سياسي.
* **الديمقراطية الداخلية:** تعتمد الجمعية الديمقراطية، في حياتها التنظيمية الداخلية، ضمانا لمشاركة كافة أعضائها في تحديد توجهاتها ومواقفها، كما في علاقاتها مع شركائها وطنيا ودوليا.
* **التقدمية:** وتعني أن الدفاع عن حقوق الإنسان، انطلاقا من المبادئ السالفة الذكر، بموقع الجمعية موضوعيا في صف الحركة التقدمية وطنيا ودوليا.
* **الجماهيرية:** تؤمن بأن فكرة حقوق الإنسان لن تتحول إلى قوة فعالة إلا بامتلاكها من لدن الجماهير الواسعة وخاصة منها تلك التي لا تتمتع بهذه الحقوق؛ لذا فهي تركز أنشطتها، فضلا عن عموم المواطنين والمواطنات، على أربع فئات أساسية: النساء والشباب ومختلف فئات الشغيلة والمثقفين الديمقراطيين.

وعلى هذا الأساس تعمل الجمعية من أجل صيانة كرامة الإنسان واحترام جميع حقوقه.

وتتبع الجمعية من أجل تحقيق أهدافها وسائل الدعوة والتوعية والضغط واستخدام القانون، وخاصة:

١. إصدار التقارير والمذكرات المطلبية, واستخدام مختلف أساليب وسائل الإعلام, وإقامة المحاضرات و الندوات و المناظرات و الجامعات ومختلف الأنشطة التكوينية والإشعاعية, وإقامة الأنشطة الفنية والثقافية والتخييمية والترفيهية

العـــــدد رقم (٣)
السنـــة الأولـــى
أكتوبر/تشرين أول - نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٤

في الواجهة

والرياضية الساعية إلى نشر قيم ومعايير حقوق الإنسان, وربط العلاقات والتنسيق وتبادل الخبرات مع سائر المنظمات التي لها نفس الأهداف في الداخل والخارج, وإنشاء مراكز تابعة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان قصد خدمة أهدافها, والتدخل لدى الجهات المسؤولة و المعنية للعمل على حماية و ضمان احترام حقوق الإنسان و المؤازرة و إنصاف الضحايا.

وتنظم الجمعية عدة أنشطة وحدها أو بتعاون مع منظمات أخرى وطنيا ومحليا من أهمها:

١. متابعة خروقات حقوق الإنسان: وتعالج بذلك ملفات انتهاكات حقوق الإنسان في شموليتها وتتخذ بشأنها مواقف.

٢. التكوين في مجال حقوق الإنسان: يهم أساسًا أعضاء وعضوات الجمعية.

٣. التربية على حقوق الإنسان: وهو مجال يحظى باهتمام متزايد للجمعية، خاصة وسط الشباب لما توليه من أولوية لهذه الفئة.

٤. الأنشطة الإشعاعية: ومن خلالها تتوجه الجمعية إلى عموم المواطنين والمواطنات، للمساهمة في تطوير وعيهم بحقوق الإنسان.

وتصدر الجمعية جريدة شهرية متخصصة (التضامن)، وتقريرا سنويا حول تطور أوضاع حقوق الإنسان في المغرب، وكتبا ومنشورات تركز أشغال الدورات التكوينية أو المؤتمرات؛ بالإضافة إلى نشرات داخلية لتحفيز النقاش حول الحياة الداخلية للجمعية.

وكانت الجمعية ومنذ تأسيسها صاحبة دور بارز ومؤثر في التضامن مع الضحايا وحقوق الفئات الأكثر ضعفا، ولعبت دورا رئيسيا في مناصرة وتبني قضايا حقوق العمال وحقوق الفقراء والمهمشين، ومساندة ضحايا التمييز بكافة صوره وأشكاله؛ الأمر الذي جعلها من أبرز الجمعيات في الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتعريف بها.

وتتمتع الجمعية حاليا بصفة عضو ملاحظ في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة؛ كما أن دفاعها الكامل واللا مشروط عن حقوق الإنسان، توج سنة ٢٠١٣ بحصول رئيستها السابقة وعضوة لجنتها الإدارية «خديجة الرياضي» على جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

العنوان : شارع الحسن الثاني، زنقة أكنسوس، العمارة ٦، الشقة رقم ١
الهاتف : ٠٠٢١٢٥٣٧٧٣٠٩٦١ – الفاكس: ٠٠٢١٢٥٣٧٧٣٨٨٥١
عنوان المراسلة : ص.ب ١٧٤٠ ب.م الرباط
الموقع الإلكتروني : www.amdh.org.ma
البريد الإلكتروني: amdh1@mtds.com
صفحة على الفيسبوك : www.facebook.com/AMDHMAROC/
تويتر :twitter.com/amdh1

المركز: SJRC
المقر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان
العنوان : ٩١ شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة ١١٣٤١ - مصر
الهاتف : ٢٤١٨١٣٩٦ - ٠٠٢٠٢
الفاكس: ٢٤١٨٥٣٤٦ - ٠٠٢٠٢
البريد الإلكتروني : WWW.SJRCENTER.ORG